البديل
حرية
عدالة
مواطنة

اسبوعية-سياسية-مستقلة
رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٩٠) ٢٠١٥/٠٥/٢ م
www.al-badeel.org
Issue (190) 2/05/2015

نحو مؤتمر وطني

حسام ميرو

ينتظر السوريون، كعادتهم، دعوة هذه الدولة أو تلك، حتى يجتمعوا، وما عدا ذلك، فإن ما من طرف «معارض» مستعد للحوار مع طرف «معارض» آخر، وإن حدث، فنتيجة لضغط إقليمي أو دولي، ويبقى التنابذ بين «المعارضات» السورية سيد الموقف، إذ أن كل واحدة من القوى الرئيسة فيها تدّعي امتلاكها الرؤية السياسية الأصح، من دون أن تجري نقداً ذاتياً لتجربتها وأدائها، كي تكتشف نقاط ضعفها، وتحاول بالتالي تجاوزها، من خلال تصويب الرؤية السياسية، وإجراء التعديلات الضرورية على ممارساتها.

ومن المؤسف، أنه وعلى الرغم من كل التغييرات التي حدثت في الواقع الميداني السوري، أو في تحولات المواقف الإقليمية والدولية، لم تُجر القوى «المعارضة» أية مقاربات، أو تنجز أية خطوات، من أجل بناء الأسس والمعايير التي يمكن من خلالها إعادة بناء الجسد المتداعي لقوى «المعارضة»، ومد السوريين ببعض الأمل بأنه ثمة نخبة سياسية تستطيع النهوض من كبواتها، وأن ترمم ما أصابها جرّاء حالة الترهل.

لقد بدا واضحاً من التحولات الميدانية، خصوصاً تراجع مكانة الجيش الحر، بل، ربما غيابه شبه التام، لمصلحة قوى إسلامية، أن الائتلاف الوطني عديم التأثير في القرار العسكري، وأن الدول الإقليمية التي أسهمت في ولادته قد قفزت من فوقه نحو بناء علاقة مستقلة مع الفصائل المسلحة، وأن كل الكلام الذي قاله عسكريون في الجيش الحر وسياسيون حول أهمية تشكيل جيش وطني لم يتمكن الائتلاف الوطني من حشد الدعم اللازم له، بل أن هذا الأمر لم يكن على قائمة أولويات الائتلاف الوطني، بل إن عمليات الانتخاب الدورية لرئيس الائتلاف كانت تحظى بالوقت والاهتمام أكثر من مسألة تشكيل الجيش الوطني، والذي كان يمكن أن يقلل من تمدد القوى الإسلامية.

وعلى الطرف الآخر، فإن هيئات وأجسام سياسية أخرى لم تسعَ إلى إيجاد رؤية سياسية مشتركة فيما بينها، أو أرضية عملية للتنسيق في المواقف والتحرك السياسي والديبلوماسي، والأخطر من ذلك أن كل طرف من أطراف «المعارضة» بات رهينة القوى الداعمة له معنوياً أو مادياً.

ويبقى السؤال الرئيس الذي يمكن اشتقاقه من حراك بعض الدول في إقامة مؤتمر جديد للمعارضات هو: ما المأمول من هكذا مؤتمر؟، ويأتي السؤال على خلفية تجارب السنوات الأربع الماضية، حيث كان كل مؤتمر لتوحيد «المعارضة» ينتهي بزيادة الخلافات فيما بينها، ويوسّع الهوة في الرؤى، ويجعل من إعادة مد الجسور والتلاقي أصعب من ذي قبل، بل ويكشف عن مدى التدخل الإقليمي والدولي في أداء قسم كبير منها.

لكن الحاجة إلى مؤتمر وطني تبقى مسألة راهنة، إذ أن المسألة السورية ستبقى رهن حالة التشتت، وغياب القرار السيادي، ومزيد من الضعف السياسي إزاء نمو القوى المسلحة، والتي لا تحمل مشروعاً محدداً لكينونة الوطن السوري، أو لشكل دولته، أو علاقة مكوناته ببعضها البعض، وهو ما يجعل المأساة السورية قابلة للتمدد أكثر، ولخطر الفوضى العارمة، حتى لو سقط النظام.

لكن، من يدعو اليوم إلى مؤتمر وطني، فقد بات معروفاً على نطاق واسع أن أي دعوة من قبل أي كيان سياسي ستكون مرفوضة مسبقاً من قبل كيانات أخرى، وأن كل طرف لن يذهب إذا لم يضمن مسبقاً تمثيلاً وازناً يمكّنه من عكس مخرجات المؤتمر لمصلحته، وأن فكرة تشكيل قيادة سياسية أو حتى لجنة متابعة ستكون مرفوضة مسبقاً من قبل بعض الأطراف، خصوصاً من قبل الائتلاف الوطني لأنها ستعد، من قِبله، قبولاً في مشاركته التمثيل السياسي، وبالتالي «المكاسب».

إن طرح فكرة المؤتمر الوطني على نطاق واسع، وتحولها إلى مطلب عام، وتكثيف الضغط باتجاهها من شأنه أن يضع كل الأطراف أمام مسؤولياتها الوطنية والتاريخية، وهو ما يجب أن يعمل عليه من خلال الهيئات التي تتمتع بمسافة واستقلالية عن القوى الأخرى، ومن قبل المثقفين السياسيين، والناشطين، فلم يعد مقبولاً ترك المسألة السورية في حالة فراغ سياسي يعاد ملئها مرة بعد أخرى من قبل هذه القوى الإقليمية والدولية أو تلك.

إن قرار المؤتمر الوطني يجب أن يكون قراراً سورياً، وفي حال حصوله فإنه سوف يوفر للقوى الوطنية السورية الاستقلالية المطلوبة عن صنّاع القرار الإقليميين والدوليين، فهل من يستجيب؟.

هل اقترب سقوط الأسد؟

عصام عطا الله

سقط الأسد أخلاقيا منذ أن قامت قواته الأمنية بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين في درعا، وتحول الشعارات من المطالبة إصلاح النظام إلى إسقاط النظام، وسقط سياسياً عقب شهور من انطلاق الثورة، وسحب الدول العربية لسفارتها، وفشل النظام في تسويق خطابه في بازار السياسة الدولية، وفقدت الحكومة سيادتها مع سيطرة الثوار على المعابر الحدودية، وتأجل السقوط العسكري الذي بدأت مؤشراته أكثر وضوحاً في الشهور الأخيرة.

ويرى المتتبع أن مؤشرات السقوط العسكري بدأت مع مسلسل الانشقاقات، وتسليم البلاد لميليشيات طائفية، وعصابات مافيوية، وتقلص المساحات الجغرافية التي يسيطر عليها النظام، إذ لا تتجاوز 25% من مساحة سورية.

ويؤكد المراقبون السياسيون أنَّ زيارة وزير الدفاع السوري إلى إيران، والمتزامنة مع انكسارات النظام، هدفها طلب دعم إيراني يطيل عمر الأسد، كما قام حزب الله بذلك سابقاً، باعتراف حسن نصر الله نفسه، لكنَّ المؤشرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والداخلية تدلل على أنَّ السقوط الشامل للأسد بات قريباً جداً ولن تنفعه إيران.

خسر النظام السوري، ولا سيما في الشهور الأخيرة معارك عسكرية استراتيجية، كلفته ثمناً باهظاً، إذ تكبد خسارة أعداد بشرية كبيرة من المقاتلين على كافة الجبهات، إضافة لخسارته العتاد والأرض، ومواقع عسكرية حصينة كان مستحيلاً قبل عام مجرد التفكير بسقوطها، فخسر النظام خلال أيام مئات المقاتلين في ريف حلب الشمالي، وخسر قبل ذلك مثلهم في تل الحارة والقنيطرة في الجنوب السوري، ونوى وبصرى الشام رغم الدعم الإيراني، وقيادة قاسم سليماني للعمليات في الجنوب، ويخسر يومياً في القلمون، وكانت الضربات الموجعة في إدلب عندما خُرر وادي الضيف، وامتدَّ التحرير لإدلب وجسر الشغور ومعسكر القرميد وقرى في سهل الغاب، لتصبح المعارك على مرمى حجر من المناطق التي تمثل خزاناً بشرياً للأسد.

وترافق هزائم النظام العسكرية مع هزائمه أمام تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في ريف حمص الشرقي، والمناطق الشرقية من سورية ابتداء من الرقة وصولاً إلى الحسكة، فسورية كلها تغلي، وهذا ما دفع صحيفة الـ "واشنطن بوست" في تحقيق لها للقول: إن سلسلة مكاسب الثوار الأخيرة قلبت الافتراضات التي راجت منذ فترة طويلة حول متانة نظام بشار الأسد، الذي يظهر الآن أنه يواجه أكبر خطر منذ انطلاقة الثورة السورية". فالكل بات مقتنعاً بهشاشة نظام الأسد، وتفكك بنيته الداخلية، تتابع الواشنطن بوست: إنَّ قبضة الرئيس السوري بدأت تهتز، وإنَّ نهايته أصبحت قريبة، وإن الخلافات باتت تحتدم داخل عائلته.

ومما يعزز سقوط النظام عسكرياً امتلاك "الثوار" زمام المبادرة في كل أنحاء سورية عقب عمليات ترتيب صفوف البيت الداخلي في كل الجبهات، عمليات أسفرت عن ولادة جيش الفتح، وتوحد الفصائل في الشمال والجنوب، وتحول الفصائل من العمل على شكل مجموعات إلى العمل كجيوش نظامية تخطط وتنفذ باحترافية عسكرية عالية، وربما يكون العرض العسكري الضخم لجيش الإسلام الذي أعقب عودة زهران علوش من تركيا دليلاً على أنَّ لهذا الجيش مهمة في دمشق تشبه عملية جيش الفتح في إدلب.

وأدت هذه التطورات الدراماتيكية لتصدع البيت الداخلي للنظام السوري الذي بدأت عوراته أكثر تكشفاً، فالدائرة الأمنية والعائلية الضيقة المحيطة بالنظام تتساقط بظروف غامضة، يقول روبرت فورد، سفير أمريكا السابق في سورية: إنه لا يمكن استبعاد حدوث انهيار لنظام الأسد. فالانشقاقات الداخلية والنكسات في ساحة المعركة ونقص القوات المحاربة كلها علامات الضعف" ويتابع مؤكداً كلامه: "ربما نرى مؤشرات بداية نهايتهم".

وانعكس ذلك على قاعدة النظام الشعبية فأنباء متواترة عن هروب عائلات كبار الشخصيات لخارج سورية، كما تشير الأنباء الواردة من حلب إلى أنّ سعر تذكرة "البولمان" من حلب إلى طرطوس وصل لعشرة آلاف ليرة، ويتزامن ذلك مع تململ حاضنة الأسد من فاتورة الخسائر العسكرية، ومن تعديات الشبيحة على الممتلكات والأعراض، فغدت المدن الواقعة تحت سيطرة النظام أسيرة عصابات مافيوية. فالنظام يعيش أزمة ثقة حتى ضمن حاضنته، يقول الناشط الإعلامي أبو حسن الحلبي: "ستتحول العصابات التي أوجدها النظام لقمع الثورة السلمية لذئاب تأكله، وما صدامها مع قوات الجيش في حمص إلا مؤشر على القادم المظلم للنظام" وفي هذا الصدد يقول باحث إسرائيلي: تحولات كبرى مرتقبة ستشهدها الساحة السورية؛ وعلى تل أبيب أن تستعد لتجهيز مخيمات للنازحين (العلويين) بعد سقوط نظام الأسد.

وترافقت التطورات العسكرية الداخلية مع أخرى إقليمية، إضافة لتطورات سياسية تمثلت ب "عاصفة الحزم"، والتقارب السعودي التركي القطري المُبارك أمريكياً، وصعود قيادة سعودية تمتلك إرادة تغيير المنطقة وفق رؤية تحجم الدور الإيراني، وما عزز ذلك وصول مفاوضات السلاح النووي للمراحل الأخيرة، ويرى مراقبون "أن السعودية ودول الإقليم لا تريد أن تكون ضحية للاتفاق النووي، فبدأت تسابق الزمن لقطع الطريق على أية مكاسب قد تحققها إيران على حسابهم".

وليس بإمكان إيران المنهكة اقتصادياً أنْ تفعل شيئاً أمام تقارب دول الإقليم، فإيران استمدت قوتها السابقة من غياب الدور العربي، وعزفها على وتر الفتنة المذهبية، يقول مصطفى وهو ناشط حقوقي في حلب: "إيران عجزت عن نصرة الحوثيين في اليمن، وفشلت ميليشيات الحشد الشيعي المرتبطة بها في الحرب على تنظيم الدولة في العراق ستقف عاجزة عن إنقاذ الأسد".

ومعلوم أنّ تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" لعب دوراً كبيراً في تأجيل سقوط الأسد، إذ أنعش آمال الأسد بإمكانية تسويق نفسه كمحارب وحيد للإرهاب، لكنّ نجاح حملة "الثوار" على التنظيم بداية 2014م وطرده من ريف إدلب، ومدينة حلب المحررة وريفها الشمالي والغربي، واجتثاث جيش الإسلام لخلايا التنظيم النائمة في أحياء دمشق، وحملة الثوار حالياً عليه في القنيطرة أعطى مؤشراً على أنَّ "الثوار" لا الأسد قادرون على اجتثاث الإرهاب، ولا يحتاجون سوى لعمليات إسناد جوي، ودعم مادي.

باتت الساحة السورية أكثر وضوحاً بعد أن فرزت الأيام القوات على الأرض، وبدا واضحاً عجز الأسد تحقيق أيَّ نصر على الإرهاب المتمثل بتنظيم الدولة، في حين نجح "الثوار"، وجاء تكذيب الحكومة الفرنسية لادعاءات الأسد بوجود تعاون استخباراتي ليؤكد أنَّ الأسد لم يعد يملك أية ورقة رابحة تؤجل سقوطه.

وبات الغرب أكثر إيماناً بمعادلة أنّ القضاء على الإرهاب يتطلب زوال الأسد، وقد كانت مندوبة أمريكا في مجلس الأمن صريحة عندما قالت إنّ الأسد أخطر من تنظيم الدولة. وهذا يستلزم بالتالي مساعدة الثوار للقضاء على الأسد وداعش معاً.

أما المؤشرات الاقتصادية فتتمثل بانهيار سعر صرف الليرة السورية الذي تجاوز عتبة 300 ل.س مقابل الدولار الواحد رغم الدعم الإيراني المتواصل حيث ذكر موقع ديبكا فايل المتخصص في الشؤون الاستخباراتية الاسرائيلية: "أن إيران تنفق 8 مليار دولار سنويا لتمويل 6 جيوش تقاتل في 4 حروب بالمنطقة" وبالتأكيد سورية لها النصيب الأكبر من هذه الفاتورة، كما نشرت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية رقما كبيراً للمساعدات الإيرانية: "إن إيران تزود النظام السوري بنحو 35 مليار دولار سنويا على شكل مساعدات مالية وأخرى عسكرية فضلا عن دعم الآلاف من العسكريين والمسلحين الإيرانيين والعراقيين وغيرهم الذين يقاتلون بجانب النظام"، ويرى مراقبون أن ما نشرته الصحيفة الأمريكية مبالغ فيه، ولكن بالتأكيد إيران قدمت فوق طاقتها للحفاظ على الأسد، ولن تتمكن إيران المتهالكة اقتصادياً من تقديم الدعم إلى ما لا نهاية ولا سيما أنه لا أفق يبشر بخير للأسد أمام تآكل المناطق التي يسيطر عليها.

إنّ مؤشرات السقوط كثيرة، ولكنه لن يكون قريباً جداً، وقد يستغرق شهوراً بانتظار انتهاء الانتخابات التركية، ووضوح نتائج المفاوضات النووية مع إيران، وترتيب البيت الداخلي السوري حتى لا يترك غياب الأسد فراغاً قد يستثمره تنظيم "الدولة الإسلامية"، يقول الكاتب و الباحث التركي المقرب من حكومة أردوغان "محمد زاهد غول": "بعضهم يتحدث عن عمل نوعي أو حسم في سورية خلال أيام. أتمنى أن يكون كلامهم صحيحا من كل قلبي لكن المعطيات تقول بأن الأمر يحتاج لفترة ليست قليلة".

الانهيار الوشيك للنظام السوري

موسى القلاب*

تشكل معركة المقاومة السورية من مثلث (درعا – القنيطرة – الغوطة الشرقية) المحور الجنوبي الشرقي الذي يهدد في الصميم مقر النظام السوري في دمشق. في حين يطبق محور(حلب– إدلب– سهل الغاب) وهو المحور الشمالي الغربي الذي يقطع الاتصال الاستراتيجي ما بين دمشق والساحل السوري، خصوصاً محافظتي اللاذقية وطرطوس.

للأهمية الاستراتيجية لهذين المحورين اللذين يضعان النظام في دمشق بين فكي كماشة، حاول حزب الله اللبناني وفيلق القدس السيطرة على الشريط الحدودي السوري الواصل ما بين الجولان وحوران قرب الحدود الأردنية، لكنهما في فشلا في دحر المقاومة السورية في هذا القاطع. مثلما حاولا خلال السنتين الماضيتين من السيطرة على منطقة القلمون من النبك إلى القصير حتى يبرود وصولاً إلى الحدود السورية اللبنانية. وذلك بهدف تأمين محور سهل الغاب الممتد من غربي حمص وحماة بما في ذلك منطقة الوعر، حتى إدلب في الشمال، وتمكنا من ذلك.

لكن مع تغير الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية، وانعكاسات ذلك ايجابياً على الوضع القتالي والميداني، فقد حققت المقاومة السورية المعتدلة انتصارات باهرة في الشمال السوري، أضيفت إلى انتصاراتها في الجنوب السوري، ما أدى إلى كسر موازين القوى بين قوات المعارضة وقوات النظام، رغم قتال تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) لقوات المعارضة السورية المعتدلة، وكأنه يؤازر قوات النظام بأسلوب مختلف في الأسلوب عن مؤازرة قوات حزب الله والباسدران لقوات النظام السوري.

على ما يبدو أن سحر حسن نصر الله وقاسم سليماني قد انقلب ضدهما، ما دفع وزير دفاع نظام الأسد الهرولة إلى طهران من اجل إنقاذ الموقف العسكري المتردي لقوات النظام في الجبهتين الجنوبية والشمالية، اللتان تهددان بسقوط النظام بشكل أسرع من المتوقع مع أن سقوطه أمر واقع لا محالة، وهو تحصيل حاصل لمرحلة الوهن الاستراتيجي والعسكري التي يعيشها هذه الأيام.

يُضاف لهاتين الجبهتين ما تقوم به قوات المعارضة السورية في الغوطة الشرقية من ضغط ميداني ونفسي ومعنوي ضد قوات النظام، لا سيما وهي الأقرب إلى موقع تستطيع منه تسديد الضربة القاتلة مباشرةً لقلب النظام في دمشق، والمترنح في هذه الايام، نتيجةً للهزائم الميدانية المتتالية على جميع جبهات القتال تقريباً.

لعلّ من أهم المؤشرات على قرب هذه النهاية الحتمية لنظام الأسد ما جرى من هزائم عسكرية ميدانية متواصلة لقوات النظام، وخبراء حزب الله، وفيلق القدس، ابتداءً من حلب فإدلب حتى جسر الشغور. يبدو أن هنالك خلافات كبيرة بين قادة وضباط جيش النظام وبين الخبراء الأجانب القادمين من إيران ولبنان، على كيفية ترتيب الاولويات القتالية بحيث تقع الخسائر في صفوف الجنود السوريين وليس في صفوفهم هم.

كما تتضح معالم المفارقة الكبيرة في المعنويات بين الجانبين المتحاربين، حيث نقطة الضعف الكبرى في صفوف النظام تمثلها عناصر المقاتلين الاجانب من أفغان وشيعة مرتزقة وغيرهم، الذين جندهم نظام طهران من محترفي تهريب المخدرات في السجون الإيرانية، للخدمة العسكرية والقتال إلى جانب قوات الأسد داخل سوريا، بدلاً بقائهم في السجون لقضاء ما تبقى من مدد محكوميتهم.

كما أن تصاعد الحديث عن معسكرات تدريب للعناصر المنشقة عن الجيش النظامي السوري بإشراف أمريكي مباشر، أضاف قيمةً نوعيةً لقوات المعارضة المعتدلة، رغم صغر هذه القوة التي بدأت نواتها العددية بحوالي 1200 عنصر (ضباط وجنود)، لكنها تمثل رأس الحربة في إطار العملية المفصلية التي قد تستهدف العاصمة دمشق وإسقاط النظام من بوابته الجنوبية في درعا.

في هذا السياق من المفيد قراءة ما ذكرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية من أن قبضة الرئيس السوري بشار الأسد على السلطة في دمشق بدأت في الاهتزاز والتراجع. إذْ اعتمدت الصحيفة في تحليلها إلى أن هذه التنبؤات ترتكز إلى عدة مؤشرات، أهمها التقدم الذي تحرزه قوات المعارضة في جبهتي الشمال والجنوب نحو عاصمة النظام دمشق. هذا الوضع المرتبك للنظام يضع احتمالات عدة حول مدى بقاء نظام الأسد صامداً، الامر الذي يبدو الآن وكأنه في مأزق خطير أكثر من أي وقت مضى خلال سنوات الصراع السوري منذ 2011.

كما أن "إيميلي هوكايم" الباحثة في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في واشنطن ترى أن التصورات حول بقاء الأسد ونظامه إلى أجل غير مسمى، باتت موضع شك، وهذا ما يضيف تأكيدات أمريكية جديدة بأن نظام الاسد أصبح آيلاً للسقوط في أية لحظة، ومن الصعب ترميمه لبقائه واقفاً على قدميه، كما عملت طهران وموسكو لتحقيق هذا الهدف صعب المنال، منذ عدة سنوات خلت. وأضافت المحللة الامريكية أن: "الضغط المتزايد على قوات الأسد وموارده بات واضحاً للغاية، وحجم خسائره الآن كبير جداً، بحيث لم يعد بالإمكان إخفاؤها".

في هذا الصدد، يقول السفير الامريكي السابق في دمشق: "قد نكون الآن بصدد رؤية علامات بداية النهاية للنظام السوري".

يتضح أن ناقوس الخطر قد قرع جرس الإنذار في أذني الرئيس السوري، بعد أن شاهد بأم عينه ما حققته المعارضة السورية الموحدة من تقدم لافت للنظر بعد أن نجحت في إحكام سيطرتها على مدينة جسر الشغور الاستراتيجية في محافظة إدلب، التي سبق أن انتقلت إلى قبضة المعارضة وجبهة النصرة قبل أسابيع قليلة. يعد محور جسر الشغور اللاذقية من أخطر المحاور الاستراتيجية على بقاء النظام صامداً في دمشق، أو على رحيله إلى طرطوس وهي الأكثر أماناً من اللاذقية، كعاصمة مؤقتة انتقالية حتى تتم تسوية القضية السياسية الرئيسية، وهي تشكيل حكومة انتقالية سورية لا يكون الأسد فيها طرفاً، كما أعلن وزير الخارجية الامريكي مؤخراً.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث– دبي.

مخرجات الربيع العربي في مهب الاستبداد

باسل أبو حمدة*

أسوة بالكثير من التجارب السياسية التي سبقتها حول العالم، تشهد منطقة الشرق الأوسط حمى استدعاء الماضي بمقولاته ومظلومياته ومعضلاته، على اختلاف أنواعها العرقية والمذهبية والجهوية، باستثناء معضلة منظومة الحكم الاستبدادي، التي تقف بتماديها التاريخي وراء مجموع أزمات المنطقة، من خلال اصرارها على فرض نفسها وصية على مقدرات البلاد ومصائر العباد، وكل ما يفترضه ذلك من سعي حثيث باتجاه طمس حقائق الصراع السياسي على السلطة، واستحقاقاته التاريخية، وحرفه عن مساره الطبيعي، بإغراقه بكل ما يلزم من روايات جانبية لا تخلو من مصداقية في مستوياتها البدئية، التي استدعيت على عجل بوصفها حقائق دامغة تحتل صدارة سلم الأولويات في وجدان المكونات السكانية على مختلف مشاربها، بينما تتلقف القوى المعارضة هذه الطعوم السامة وتتبناها وتعتمدها في خطابها الفكري والسياسي، مشكّلة بذلك أحد المسننات الرئيسية في آلة التعبئة المضللة لقوى الاستبداد.

هنا يظهر الخطاب الديني والمذهبي والعرقي، ويتبوأ مشهدا تتقاسمه أطرافاً تتناصب العداء فيما بينها، وتحكمها تناقضات ظاهرية مزيفة طارئة على جوهر الصراعات السياسية على سلطةٍ تجمع النظام السياسي بالمؤسسة الدينية في بوتقة الحكم، وتحول دون ارتقاء النظم السياسية إلى مآلاتها الطبيعية، حين يصبح التغيير السياسي استحقاقا لا غنى عنه في مسيرة التاريخ، مشكلة بذلك عقبة كأداء أمام ولادة حالة من الحداثة، قدّم التاريخ الإنساني نماذج مشرقة منها، ولا سيما الحضارة الغربية التي ولدت ذلك الفراغ ضئيل الحجم في جدار الارتباط العضوي بين المؤسستين الدينية والسياسية، وتمكنت قوى التغيير من توسعته، قبل أن تدك ذلك الجدار بأكمله، بمخرجات الحياة الديمقراطية ودولة القانون والمواطنة.

في هذا السياق، يمكن تقديم قراءة موضوعية لحالات الاستعصاء في مخرجات ثورات الربيع العربي عموماً، والحالة السورية على وجه الخصوص، مثلما يمكن فهم نجاح فلول أنظمة الاستبداد البائدة في الانقضاض على تلك المخرجات الجنينية، التي وجدت نفسها تخوض معارك شرسة على كل المستويات في الميدان وفي المنابر الفكرية والتعبوية وفي سائر وسائل الاعلام، التي تمكّن خصومها من توظيفها بكفاءة عالية، باتجاه حرف الطابع السياسي للصراع على السلطة عن مساره الطبيعي، وتغليفه بمقولات وأطروحات مشوهة له، تتجاوز الواقع، وتنتهكه بضراوة إلى درجة دفعت الجميع، تقريباً، في السلطة والمعارضة، إلى تبني تلك المقولات المسمومة المحملة بسلسلة من المظلوميات التاريخية، بغية إعادة إنتاجها من جديد، ووضعها في واجهة الأحداث بحثا عن مشروعيات مفقودة أصلا.

وفي هذا السياق أيضا تتنامى حمى الاختراقات البنيوية في صفوف القوى المهتمة بالتغيير السياسي، وتزدهر ظاهرة الرشى القومية والمذهبية، التي تقدمها قوى الاستبداد لأقليات وقوميات تطالب بممالك وكيانات طوى التاريخ صفحتها، أو لم يأت على ذكرها إلا لماماً، بهدف تغذية نزعات فئوية ضيقة وطارئة، لا وظيفة لها سوى نخر استحقاق التغيير، وإدامة عمر أنظمة الاستبداد، التي تحولت ، في عيون تلك الأقليات وبقدرة قادر، إلى حام لها، علما بأن التاريخ السياسي للمنطقة يشي بأن حَالة من الاقصاء والتهميش تستهدف هذه الأقليات بالذات قد شكلت أحد أبرز الأعمدة التي قامت عليها أنظمة الحكم في المنطقة، التي يبدو أنها وجدت ضالتها في بحيرة الماء العكر هذه، بما فيها من تباينات مذهبية وعرقية، تشكل بدورها أساس التطرف وتدفع باتجاه تنامي العصبيات الانعزالية. وتغذي ظاهرة التطرف في كل الاتجاهات والساحات، التي لا تقتصر تداعياتها الكارثية ومنطقها الإقصائي على فئة اجتماعية بعينها، سواء كانت هذه الفئة ذات طابع قومي أو ديني أو طائفي أو مذهبي أو جهوي.

العواصف المدمرة التي ضربت مخرجات الربيع العربي في مرحلة ما بعد سقوط أنظمة الاستبداد في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل حالة من هذه الحالات على حدة، وفي مرحلة السقوط الوشيك لنظام الاستبداد في سوريا لم تهب من تلقاء نفسها، بل بفعل فاعل يدرك ما يريد ويسعى إلى تحقيقه بكل ما يملك من قوة ناعمة وخشنة تمكنت، حتى الآن، من توريط فئات اجتماعية وقوى دينية وطائفية وسياسية لا يستهان بها ولا تخلو توجهاتها وسلوكاياتها من سذاجة حين تعتقد أن خلاصها من مظلومايتها يأتي من اصطفافها في معسكر أعداء التغيير السياسي، فهي تعمق بذلك من مظلوميتها التاريخية والاجتماعية، وتزيدها قسوة في حاضرها، ليس من خلال استنساخ أعداء إضافيين لها هي في غنى عنهم أصلا، وإنما من خلال تعميق حفرة العصبيات على الطرف الآخر من المعادلة، التي تصب، في نهاية المطاف، في مصبات روايات صنعتها أنظمة حالت بالأساس دون اندماجها الكلي في المجتمع، وأبقتها طوال عقود مقصية عن الحياة السياسية، مشكلة بذلك عقبة اضافية أمام عملية الانتقال الديمقراطي، التي من المفترض أن تضمن لجميع الفئات الاجتماعية مساواة في الحقوق والواجبات، ومشاركة عادلة في الحياة السياسية، قائمة على حق المواطنة بمعناه الشامل وليس الفئوي.

المفارقة في سائر محاولات التغيير السياسي في البلدان العربية تكمن في عدم النظر إليها من منظور عام جامع يزخر بالقواسم المشتركة، والإصرار على تناولها بصورة فردية كل على حدة، ما يشكل مكمن الإخفاق الرئيسي في قراءات موضوعية لها، وفي الوقوف على أسباب النكوص فيها، ويحول دون رؤية الحقيقة، التي تشكل مفتاح كل هذه التجارب، حقيقة تشي بأنه على اختلاف ما أحاطها من روايات ملفقة حول مشروعيتها، إلا أنها جميعا إما كان الفشل من نصيبها أو أنها مهددة به، وذلك لأن أنظمة الاستبداد تمكنت من جر قوى التغيير إلى ساحتها، ودفعتها إلى تبني مقولاتها الهادفة إلى حرف المسار العام لاستحقاق التغيير عن سكته، ووضعه على سكك بديلة تؤمّن بقاء هذه الأنظمة في سدة الحكم، والمفارقة الأكبر هي أن تحتكم هذه القوى إلى تلك الأنظمة وتسلمها زمام المبادرة في تحديد مسارات التغيير السياسي في بلدان المنطقة.

كاتب فلسطيني

مفتي النظام الأكثر تطرّفاً

■ فيكتوريوس بيان شمس

استنفر النظام السوري، ومنذ بدء الثورة في العام 2011، كل مؤسّساته الأمنية والأيديولوجية كمؤسّسة الإفتاء، وعلى رأسها المفتي أحمد بدر الدين حسون، والذي قُتل ابنه في الأول من تشرين الأول 2011، ليحسم الرجل قراره بالاصطفاف إلى جانب النظام، كعضو أصيل فيه، بعد أن اتّهم الثوار بقتل نجله. ولمؤسّسة الإفتاء أهمية بالغة بالنسبة للنظام، وذلك لأهمية الدور الذي ستلعبه فيما بعد، خاصة وأنّه منذ البدء عمل على شد العصب الطائفي، لهدفين، الأول: كسب الأقليات إلى جانبه، في ثورة، يعي بحسه الأمني، أنّه قادر على تحويلها إلى حرب أهلية على أسس طائفية. والثاني: مخاطبة الخارج برسالتين واضحتين، الأولى، أنّه الأقدر على مواجهة "الإرهاب الإسلامي"، وبهذا، يترك انطباعاً بأن للإسلام شكلين، لا ثالث لهما، إسلام نظامي (من نظام)، وهو ما يمثله أحمد بدر الدين حسون، ومعه آنذاك محمد سعيد رمضان البوطي قبل أن يُقتل بعد حوالي عامين على بدء الثورة. و«إسلام إرهابي»، هو ما أصبح يمثله «داعش» و«النصرة» فيما بعد. والرسالة الثانية، أن على الغرب أن يختار أي إسلام يريد، إسلام "التسامح"، الذي يبرّر للنظام ارتكاباته، أم إسلام التطرّف والغلو الذي سيهدّد العالم كلّه. بهذا، طمس النظام عدّة حقائق بضربة واحدة، أهمها، أنّه غيّب الأسباب الحقيقية للثورة، وعلى رأسها تسلّطه الأمني على البلاد والعباد، والثانية طبقية، لا تعني بالضرورة أن البدائل الطبقية للنظام جاهزة وعلى أهبة الاستعداد، لكنها تعني بالتأكيد، أن سياساته الاقتصادية الممعنة بالنهب والفساد، قد تنتج تلك البدائل فعلاً، خاصة وأن من بين مطالب الثورة الأولى، قضايا مطلبية عاجلة، كتخفيض أسعار المحروقات، وإعادة الدعم للعديد من السلع التي كان النظام قد رفع الدعم عنها من دون إيجاد البدائل منذ اعتماده ما يسمّى "اقتصاد السوق".

بدأ نجم المفتي أحمد بدر الدين حسون يلمع مع تطور الأحداث، فقد هدّد بداية، وقبل ظهور "داعش" على سطح الأحداث، بتصدير الإرهابيين بالأحزمة الناسفة إلى أوروبا. ليعود فيظهر في بداية العام 2015 في مقر الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ أثناء حضوره مؤتمر "حوار الحضارات"، ليفتتح كلمته الأثيرة، بإلقاء السلام على الحاضرين بعدّة لغات، كان من بينها العبرية (شالوم). لم تقف المسألة عند هذا الحد، ففي تعداده لدول إقليم بلاد الشام، لم يتوان عن ذكر «اسرائيل» إضافة للكيانات السياسية الأربع المعروفة!. كان كُثُر من أطراف التحالف الإقليمي الطائفي الذي ينتمي إليه النظام السوري، قد صرّحوا بما يبدو وكأنّه يعبّر عن تغيير علني في الموقف من «اسرائيل»، لعل السبّاق في هذا المجال كان رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، وواجهة النظام المافيوية، عندما صرّح في وقت مبكر (أيار 2011)، أن "أمن اسرائيل من أمن سوريا". ثم وفي نفس العام، اعترف النظام السوري بفلسطين على أراضي 1967. في مشهد آخر، وبعد «تحرير» مدينة إدلب في منتصف نيسان الجاري، كان للمفتي تصريحاً غير مسبوق لجهة تطرّفه: «إنه وجب تدمير كل حي تخرج منه قذيفة عن بكرة أبيه، مهما كان سكانه». «مهما كان ساكنه»، تعني، أن لا تأخذوا لا نسائهم، ولا أطفالهم، ولا شيوخهم بعين الرحمة (تصريح يذكّر بتصريحات حاخامات «اسرائيل» ضد العرب!)، وهذا ما تفعله قوات النظام بطبيعة الحال منذ بدء الثورة دون الحاجة لفتواه.

حدث جديد لا يقل أهمية، كان للمفتي فيه قصب السبق، إذ قال في اتصال هاتفي مع الإعلامية المصرية الموالية لنظام بلادها أماني الخياط في 21 نيسان 2015 (وجب إثبات المداخلة بكاملها لأهميتها): «هؤلاء أبناء فلسطين، يسمون أنفسهم أنصار بيت المقدس، وأكناف بيت المقدس ليدمروا سوريا ويدمروا مصر. ما هذا الكذب الإعلامي أو الديني الذين يلبسون ثيابه، بيت المقدس بريء منهم، لذلك ما حدث معنا بيننا وبين حماس، أيضاً أنتم احتضنتم لقاءات متعددة بين منظمة التحرير وبين حماس في مصر لسنوات متعدّدة، لتجعلوا من غزة بداية تحرير لفلسطين كلها والعودة، (...) هؤلاء الذين احتضناهم، ونصرناهم، هم الذين جاءونا بمقاتلين من الشيشان ومن أوروبا ومن استراليا ومن دول روسيا السابقة وعلموهم كيف يحفرون الأنفاق في سوريا في دمشق وحلب، في حلب منذ 48 ساعة، نفق قتل عشرات من الناس، في دمشق في كل يوم من أيامنا نشعر بالأنفاق، دمّروا أجمل المساجد في سوريا بالأنفاق، نحن أعطيناهم الأنفاق ليدافعوا عن فلسطين، وإذا بهم يستعملون الأنفاق ليدمروا سوريا ومصر». إذاً، وبحسب المفتي دائماً، «أبناء فلسطين» يريدون تدمير سوريا ومصر، وليس «اسرائيل»، وهو يقصد «حماس» بشكل صريح. ومن المعروف، أن مشكلة النظام مع "حماس"، هو رفضها التورّط معه بدماء السوريين. والمفتي هنا، يعلم جيداً، أنّ نظامه هو من سَهّل دخول "داعش" لليرموك، ما استدعى من الفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم، بغض النظر عن مسمياتهم. أما وقد جرى ما جرى، فمن الطبيعي أن يستثير ذلك حنق المفتي ونظامه وأجهزة مخابراته. وهو منحاز بما لا يقبل الشك، إلى الحلف الذي ينتمي إليه النظام المصري و"منظمة التحرير الفلسطينية"، أي المجموعة التي على علاقات أمنية طيبة مع "اسرائيل". الأغرب وسط هذا كلّه، اعتباره أن احتضان القاهرة للاجتماعات الفلسطينية بين الأطراف المتخاصمة، هو لجعل غزة "بداية تحرير لفلسطين كلها والعودة"! هل هنالك ما هو أكثر غرابة، من أن المعسكر القريب من "اسرائيل" الموقع على اتفاقيات سلام معها، يسعى لتحرير فلسطين التي يحاصر سكانها، ويهدم أنفاقها بما يفوق أحلام "اسرائيل"، والتي تعتبر رئتها الوحيدة، هو نفسه يريد تحريرها بدءاً من غزة؟ هل أعلنت "منظمة التحرير" الموقعة على "اتفاق اوسلو" عن ذلك؟ هل أعلنت مصر عن ذلك؟ هذه ليست أخطاء وهفوات وقع المفتي فيها، هذه وجهة نظر النظام الحقيقية من القضية الفلسطينية، والتي صاغها المفتي على طريقته. فنظام يُهجّر الفلسطينيين، ويتعاون مع أعدائهم، ناهيك عمّا فعله بشعبه، لا بد أن تبدو تصريحاته بهذا الشكل. هذه ليست آخر السقطات الأخلاقية، لأنّها ككرة الثلج، تكبر مع الأحداث. لكن الزمن، إن امتد أكثر، كفيل بوضع المفتي ونظامه وحلفائه على السكة الصحيحة، أي خارج التاريخ.

شكري مصطفى: الخلافة خطة إلهية

حكم عاقل

خلال أحد جولات الحوار التي أجراها اللواء حسن طلعت مع من تبقى من «الإخوان المسلمين» في العام 1969، انتصب في وجهه شاب تتبعه مجموعة صغيرة، ليعلن رفضه الحوار مع «كافر» يمثل حكومة «كافرة». كان هؤلاء، على رأسهم شكري مصطفى، نواة « جماعة المسلمين»، أو ما عرف في ملفات مباحث أمن الدولة المصرية بـ «جماعة التكفير والهجرة». تأثر مصطفى مبكرا بالتيار التكفيري المنبثق من السجون، فكفّر عبد الناصر وأجهزة الدولة، وصولا إلى تكفير المخالفين له من «الإخوان».

في وثيقة «الخلافة» يضع شكري مصطفى الأسس الفكرية لجماعة «التكفير والهجرة»، منطلقا من أن هناك منهج رباني ثابت لا يتبدل ولا يتحول، وهو أيضا حتمي النتيجة. فالطريق التي اختصها الله لينصر بها نفسه والسنة التي سنها ليظهر بها أمره، انما هي على «أحسن نهج وأقوم خلق»، حيث سينزل آخر الزمان عيسى بن مريم وتقوم الملحمة القتالية الكبرى بين المسلمين والمسيحيين، كصورة وحيدة للصراع بين الحق والباطل التي على المسلمين انتظارها. فليس هناك أكثر من طريق لإقامة الإسلام « ولا يمكن أن يترك الله أمر إقامة دينه لاجتهادات بشرية». لذا يرفض أي صورة بديلة للصدام مع الواقع ولا يقر بفكرة الجهاد ولا بإقامة دولة إسلامية قبل أوانها. مع ذلك، فهناك فرصة للحركة الإسلامية اليوم وهي متربصة تعبد الله وتنتظر كيف تحطم الدول الكافرة نفسها بنفسها. فهذا «الكيان الاجتماعي المنحل»، وأخلاقه «السافلة»، والكوارث المختلفة، لم تخلق عبثا ولم توجد سدى. وهذا الحطام البائس من هذه المدنية «الكافرة المتحللة» لا بد أن تبلغ غايتها التاريخية القدرية، ونهايتها المؤلمة المحتومة.

ترفض الوثيقة، في آن معا، التراث والحداثة. ومن هنا يصوغ مصطفى قاعدة (من قلّد فقد كفر)،لذا فإن اتباع الفقهاء والاقتداء بهم مرفوض، إذ بالإمكان فهم الكتاب والسنة مباشرة من دون الاستعانة بأهل العلم ((ولقد يسرنا الذكر)). فالاجتهاد، بأدواته كافة، مرفوض، سواء أكان إجماعا أم قياسا أم مصالح مرسلة أم غيرها. فكل ذلك تضرب به «جماعة المسلمين» عرض الحائط. مع أنه لا يخبرنا لم يلزم اتباعه باجتهاداته التي تضمها هذه الوثيقة.

أما عن الحداثة، فتصر الوثيقة على التعارض بين المدنية والعبادة: « من كان يظن أن تكاليف بناء المدينة الحديثة لا تتعارض مع تكاليف العبادة، وأنه كان يمكن لعلماء الغرب وبناة المدنية أن يكونوا عباد الله في الوقت نفسه، من كان يظن ذلك، فليشهد على نفسه أولا بقلة الحياء وصفاقة الوجه ثم ليقل بعد ذلك ما يشاء». فلم يكن لمحمد وصحبه «رهبان الليل وفرسان النهار» أن يكونوا أيضا «علماء الطبيعيات والرياضيات ورواد الفضاء وصناع المدنية الحديثة». فمحمد ظل حتى شاب صدغاه في جزيرة العرب لا يعرف أن النخل يؤبر «حتى لا يشيطن». فحضارة «جماعة المسلمين» هي العبادة ورزقها كفافها. إن هذه الأمة التي كانت خير أمّة أخرجت للناس، هي أمّة أمّية. ويرفض كل تحريف لمعنى الامّية، فهي تعني حرفيا عدم الكتابة والحساب. فالأمّية التي هي معطى فطري هي شرط الخيرية. وبينما أتقن أهل الكتاب (لاسيما اليهود) الكتابة والحساب كانت أميتهم في الكتاب نفسه ((مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا)) الأمر الذي دفعهم لاتخاذ رهبانهم وأحبارهم أربابا من دون الله، لكنهم نجحوا في صرف الناس عن كتاب الله والحكمة، فجعلوهم «حميرهم التي يركبونها»، فبات الناس جميعا منفذين لخطة اليهود رضوا أم كرهوا، ومرتبطون بعجلتها علموا أم لم يعلموا، ولكن مهما كانت الخطة البشرية محكمة، ومهما كانت الارادة البشرية عظيمة فإنها محدودة، ولا يخلو أي منهج بشري من ثغرات، منها يأتيهم الله بسنته التي خلقها ((فأتاهم من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب)).

إن العلم الذي يضمن عدم طغيان الإنسان هو علم الآخرة. حتى أنه يرى أن الجيوش الإسلامية لم تقاتل عبر التاريخ إلا بالسيف والرمح والخيل، ولا يقاتل المسلمون بغيرها، فالجهاد متوقف بانتظار آخر الزمان وقيام الملحمة بين المسلمين والروم بتلك الأدوات البدائية. ويتساءل شكري مصطفى: هل هناك يا ترى جماعة في الأرض يمكن أن تنتصر على الكافرين إذا قاتلوهم وتكون هي التي قال الله فيها: ((ولو قاتلكم الذين كفروا لولوا الأدبار..))؟ يرى أن جنود الكفار لن يولوا الأدبار أمام أي جماعة منتسبة اليوم إلى الإسلام، ولا حتى جماعة المسلمين التي يقودها، مع أنها جماعة الحق. والسبب، أنه لا إذن في حمل السيف حتى تتمكن الجماعة المسلمة في أرض وتثبت فيها القدم.

إن الطريق لإقامة الدولة الإسلامية هو الاعتزال والهجرة ثم العنف، ومن لم يدخل جماعة المسلمين فهو كافر اذا بلغه الأمر ولم يصدع له. وفي سبتمبر 1973 أمر بخروج أعضاء الجماعة إلى المناطق الجبلية واللجوء إلى المُغر الواقعة في دائرة أبي قرقاص في محافظة المنيا، بعد أن باعوا ممتلكاتهم، وزودوا أنفسهم بالمؤن اللازمة والسلاح الأبيض، تطبيقاً لمفاهيمهم الفكرية حول الهجرة. فشغلهم بالدعوة والعمل والصلوات والدراسة، بذلك عزلهم عن المجتمع، إذ أصبحوا يعتمدون على الجماعة في احتياجاتهم كافة، مع عقوبات صارمة، لمن يرتد أو يترك الجماعة، تصل حد القتل.

اختفت الجماعة تدريجيا بعد إعدام شكري مصطفى، بعد اختطافها وقتلها للشيخ حسين الذهبي وزير الأوقاف في العام 1977. الذي خاض معركة فكرية فقهية وإعلامية ضد أفكار الجماعة.

العلاقة بين العلمانية والديمقراطية من منظور تاريخي

د. حبيب حداد

مثّل عدم وضوح العلاقة بين العلمانية والديمقراطية في الفكر السياسي إحدى الإشكاليات في مسار تطور المجتمعات العربية، والتي كان لها تأثيرها السلبي، سواء على صعيد الرؤية والتنظير أم على صعيد البناء والتدبير، ونعني بذلك في مجال بناء دول مدنية حديثة في مستوى العصر.والواقع ان هذه الإشكالية التي تطرح نفسها بحدة على المجتمعات المتخلفة، أو تلك التي لم تحرز بعد المستوى المطلوب من التطور والتنمية الانسانية المستدامة، تعتبر مؤشراً بالغ الدلالة على ما يواجه تلك المجتمعات من عقبات في سعيها لصنع المستقبل المنشود.

إذا انتقلنا من العام إلى الخاص، وركزنا حديثنا على مجتمعاتنا العربية التي تصدّت، منذ خلاصها من السيطرة الأستعمارية المباشرة أواسط القرن الماضي، لمهمات بناء دول ديمقراطية تجسد إرادة شعوبها في مواصلة عملية التحرر والتقدم والوحدة، فإن هذه المجتمعات التي قطعت خطوات هامة في طريق التطور الأقتصادي والعلمي والثقافي قد أخفقت حتى الآن في إقامة أنظمة ديمقراطية سليمة، وتخلفت حتى عن آخر موجة للتحولات الديمقراطية التي شملت العديد من دول العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي .

كيف يمكن تفسير أسباب هذه الإعاقة، بل وحالة الشذوذ والاستثناء في مسار التطور العالمي؟.

يمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب والعوامل الخارجية والداخلية، لكن العامل الأساس في رأينا هو من حيث الحصيلة تخلف الفكر السياسي وعلم الاجتماع السياسي في عالمنا العربي عن امتلاك الرؤية الواضحة، وبالتالي المواقف العملية الصائبة تجاه أمهات المسائل والمفاهيم التي تشكل أعمدة المشروع النهضوي لشعوب هذه الأمة، وفي مقدمتها مفاهيم الدولة، والأمة ،والوحدة، والأصالة والمعاصرة ، والديمقراطية ،والعلمانية، والعقلانية وغيرها.

اما بالنسبة للمسالة الديمقراطية البرلمانية فقد نالها من مختلف التيارات الفكرية والسياسية، سواء منها البعثية والناصرية والقومية والوطنية القطرية والماركسوية الإسلاموية القسط الأكبر من التنكر والعداء، ورأت هذه التيارات فيها وسيلة الطبقات البورجوازية لإدامة تسلطها واستغلالها، واستعاضت عنها بتبني صيغ خاصة بها، مثل الديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية الشعبية، والديمقراطية التي تقوم على أساس الشورى والمرجعية الدينية، باعتبار أن الشورى من وجهة نظر دعاة هذا النوع من الديمقراطية أوسع إطاراً وأشمل مضمونا من الديمقراطية البورجوازية الغربية ؟. وإذا كانت الديمقراطية هي الصيغة الأفضل التي توصل إليها حتى الآن الإجماع البشري كي تدير الدول شؤونها، وكانت أهداف انتفاضات الربيع العربي في الحرية والكرامة والعدالة تستهدف أساسا بناء أنظمة ديمراطية حديثة تكفل تحقيق وإنجاز تلك الأهداف، وتنقل البلدان العربية العربية التي شهدتها من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين الأحرار، فلنا أن نتساءل اليوم عن مسار تلك الانتفاضات وموقفها اليوم من مهمة التحول الديمقراطي لمجتمعاتها.

أربع سنوات انقضت حتى الآن على انطلاقة انتفاضات الربيع العربي، وإذا استثنينا تونس، فإن الأقطار الأخرى ماتزال تشهد تحديات مصيرية تهدد وجودها ومستقبلها، فإلى جانب الاستبداد الذي نهضت لوضع نهاية له، تواجه اليوم خطر الإرهاب الذي لا يبقي ولا يذر في كيان تلك المجتمعات وقدرتها على الاستمرار. لقد تأكد للرأي العام الشعبي وللنخب الفكرية والسياسية في بلادنا، بعد ما شهدته من تطورات عاصفة على امتداد السنوات الأربع الماضية، حقيقتان أساسيتان، الأولى أن الأجراءات التنفيذية في العملية الديمقراطية مثل الانتخابات والاستفتاءات وتداول السلطة لا يمكن أن تعبر عن إرادة شعبية حقيقية إلا إذا جرت في فضاء مناسب تؤمنه دولة الحق والقانون والمؤسسات، والحقيقة الثانية هي أن التحول الديمقراطي ليس عملية إرادية أو رغبوية يمكن إنجازها بأسلوب حرق المراحل أوفي زمن محدود، بل هو ثمرة صيرورة وتكامل تشمل مختلف نواحي المجتمع الثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية ،هذا ما ينبغي أن ندركه ونحن نسعى لتجاوز تركة التخلف والفوات التاريخي واللحاق بركب التقدم الحضاري.

أما مفهوم العلمانية نفسه، وكذا العلاقة بين العلمانية والديمقراطية، فقد ظلا حتى اليوم موضوع خلاف وجدل محتدم ين النخب الفكرية والسياسية عندنا، والتي يرى بعضها أن العلمانية مفهوم غربي دخيل على ثقافتنا، باعتبار أن ليس هناك في ديار الإسلام كما كان الحال في الغرب مؤسسة دينية مهيمنة على السطات الدنيوية، ولذا فهو يدعو إلى الاستعاضة عن العلمانية كمفهوم ومنهج بالاكتفاء بمفهوم العقلانية ، كما يعطي البعض الآخر للعلمانية صورة مشوهة لجوهرها، مستشهدا بما كان الأمر عليه في دول المعسكر الاشتراكي السابق، فيستنتج أن العلمانية من الناحية المعرفية والتطبيقية هي منهج معاد للدين .

على العكس من ذلك تماماً، فإذا ما اتفقنا على أن العلمانية جاءت نتيجة تطور موضوعي للمجتمعات البشرية في إدراك الإنسان أنه هو المسؤول عن أفعاله، الأمر الذي ترافق مع انحسار الفكر الغيبي في وعيه وفي تعامله مع الطبيعة، فإنه لا بد من الاتفاق أيضاً على أن العلمانية والعلمنة كانتا أهم نتائج الإصلاح الديني في أوروبا، وأن العلمانية نفسها التي اضحت أهم مقومات الحياة الديمقراطية السليمة هي التي حررت الدين من سيطرة السلطات الحاكمة، وهي التي أعادته إلى مجاله الطبيعي، ودوره في حياة الإنسان والمجتمع، ووفرت له المناخ الملائم للتطور والتجديد، ليكون دوما في خدمة الإنسان وليس العكس .

سؤالان يطرحان علينا في هذه العجالة. ونحن نستعرض ابعاد العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية، وهما :أولا–هل أن كل دولة ديمقراطية هي دولة علمانية بالضرورة ؟ نعم إن كل دولة ديمقراطية لا بد ان تكون دولة مدنية علمانية لأنها تكون حيادية تجاه جميع الأديان والعقائد، وتقوم على تكريس مبدأ المواطنة الحرة المتساوية من دون أي تمييز

فالنظام العلماني الديمقراطي هو النظام الوحيد الذي يكفل لجميع مواطنيه حرية الاعتقاد والضمير، كما يكفل لكل الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية ولكل الأديان والمذاهب حرية العمل والممارسة التي ينظمها القانون، وهنا فإن من نافل القول أن نوضح أن المواطن الفرد في النظام العلماني الديمقراطي يمكن أن يؤمن بالنهج العلماني في حياته أو لا يؤمن، كما هو الحال بالنسبة لأفراد الأسرة الواحدة.

أما السؤال الثاني هو هل أن كل نظام يرفع شعار العلمانية هونظام ديمقراطي؟ وهذا السؤال يحيلنا إلى نموذجين من أنظمة الحكم، نموذج أنظمة المعسكر الاشتراكي التي انتهجت سياسات معادية للتدين، وكانت بطيعتها متناقضة مع جوهر العملية الديمقراطية، عندما تبنت صيغة ديكتاتورية البروليتاريا، وأنموذج أنظمة الاستبداد العربي التي انتفضت شعوبها في وجهها لكسر قيود الاستغلال والتهميش والاستلاب، والتي لم تكن أنظمة علمانية أساساً، وهذا يتضح جليا من خلال بنية تلك الأنظمة الفئوية والعصبية وسياسلتها وممارساتها على مختلف الصعد الفكرية والحقوقية تجاه مواطنيها، وإذا ما علمنا أن هذه الأنظمة دخلت في تسابق محموم مع التيارات الأصولية والسلفية ومع الإسلام السياسي لاستخدام الدين عن طريق فقهاء السلطة من أجل دوام تسلطها واستمرارها إلى اطول امد ممكن، تبين لنا ما إذا كانت هوية تلك الأنظمة العلمانية حقيقة أم مجرد ادعاء.

في الحاجة العربية إلى مقاربات نقدية

د. عبدالله تركماني *

ما يجري أمام نظرنا اليوم هو مآل سياسي وثقافي حتمي لعقود من تهميش الإنسان العربي والعيش القسري وسط القمع الممنهج وأقبيته، إنه نهاية رهانات أخيرة لجيل من أتباع عروبة لم تنجز النهضة المنشودة، عبر الأنموذج العسكريتاري الانقلابي، وما رافقه من جرائم بحق المجتمع وتحكيم أقلية بأكثرية، وعسكرة، وسجون، وقدسية فرد، وتركيب عصبيات ما قبل وطنية، وترييف حواضر.

وبالرغم من ذلك فإنّ بعض المتكلمين ما زالوا يتصورون أنهم، بكلامهم وخطبهم المنبرية، يستطيعون تغيير حقائق العصر والعالم، في عالم لا يعترف إلا بنور الحقيقة، وقوة الحضارة، والعمل المنتج القائم على العلم والتنظيم، والحريات السياسية الدستورية المتجاوزة لأي استبداد والكاشفة لكل فساد.

وعليه، فلا يظنن أحد أنّ هناك لحظة عربية حاسمة تحتاج منّا درجة عالية من الصدق مع النفس والوضوح في الرؤية مثل تلك التي نمر بها حالياً، لذلك لابد من تشخيص الداء واكتشاف أسباب العلة قبل أن ندخل في جوهر المشكلة، ونتحدث عن الحلول لها، وكيفية الخروج منها.

إنّ المقاربة العقلانية النقدية التي نعتمدها بشجاعة، في كل كتاباتنا ومواقفنا، هي التي سترتفع – كما نعتقد – بالرابطة العربية من المستوى التبشيري العاطفي، إلى مستوى القاعدة السياسية الثابتة في الفكر السياسي العربي. ويخطئ من يعتقد أنّ المسألة تنحصر في خطاب أيديولوجي معين، فتيارات الأمة كلها معنية بصياغة خطاب عربي عصري يتضمن أصالة شعوبنا، ويستوعب مجمل التوجهات الحضارية والمدنية المعاصرة. وإننا إذ نمارس النقد العلمي للوعي العربي التقليدي نطمح إلى تصفية كل ما هو متأخر فيه لربطه بالكونية والتقدم والديمقراطية، لأنّ هذا المضمون يشكل النقطة المركزية لمستقبل الرابطة العربية.

ولاشك أنه في عالم عربي يعاني من التأخر التاريخي، ويعيش في ظل طلاق بين عالم السلطات الحاكمة وعالم المجتمعات العربية المستَلبة، من الصعب جداً على أي باحث أو كاتب أن يزحزح المقولات والمفاهيم التي ترسخت عبر عقود من الزمن، لا سيما بعد أن أصبحت الدولة العربية، على اختلاف مسمياتها، قناعاً للاستئثار ولاحتكار السلطة.

إنّ أسوأ ما في الواقع العربي الراهن أنه لا يحمل في سياق سلبياته المتراكمة ما هو مبعث أمل حقيقي، ولو بعد حين. فالتداعيات الجارية في أكثر من بلد عربي تحمل مخاطر وهواجس أكثر مما هي انطلاقة واضحة نحو مستقبل أفضل، ولو أُمكن استطلاع رأي المواطنين العرب في أي مكان عن واقعهم وعن رؤيتهم للمستقبل لكان الجواب مزيجاً من نقد الواقع وخوف من المستقبل.

وفي ظل الحديث عن ضرورة التغيير وإحداث تحولات عميقة في العالم العربي، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً، ما زلنا نلاحظ شمول الخطاب العربي على لغة إنشائية خطابية لا تقدم حلولاً ملموسة ولا تتعامل مع الواقع، خطاباً هائماً يسبح في فضاء واسع وفضفاض، ولا يتعامل مع قضايا محددة وفق رؤى نابعة من قضايا الواقع ومشكلات وطموحات شعوبنا.

فبينما يتجه التطور نحو آفاق مستجدة، طارحاً رؤى وقيماً وتحديات غير مسبوقة تمهد لواقع كوني جديد قد يقلب التوجه السائد حتى الآن لسيرورة الحضارة البشرية على الأرض، لا يزال الإنسان العربي محاصراً بأسئلة القرن التاسع عشر، يكررها ويستعيدها ويدور حولها في حلقة مفرغة. ففي فترة حركة النهضة التي بدأت في النصف الثاني من القرن، ونضجت في النصف الأول من القرن العشرين، كان العرب يتطلعون إلى التقدم وإلى الرقي ببلدانهم ومجتمعاتهم إلى مستوى حضارة العصر، بينما العرب في هذه المرحلة "مخطوفون" ومحاصرون بين عوامل داخلية متكلسة تمنع تدفق الدم الصحي في شرايين مجتمعاتهم، وبين تدخلات دولية مباشرة تؤثر بوطأة ثقيلة في التطورات العربية الجارية طبقاً لمصالحها.

إلا أنه من العبث والسخف الاستمرار في بكائيات لوم القوى الخارجية ذات المصالح ومحاولة إعطائها دروساً في الأخلاق، فهي ليست جمعيات خيرية تساعد الشعوب المغلوبة على أمرها، ولا بد من الاعتماد على النفس في نهاية الأمر، وذلك بعد فهم آليات التعامل الدولي في هذا الزمن.

وفي الواقع يحار المرء وهو ينظر في لائحة فواتير التاريخ المؤجلة أمام العرب، كما ذكرها الدكتور محمد جابر الأنصاري:

– فاتورة الإصلاح الديني واستفحال العوائق المضادة لإنجازه بالارتداد إلى أصوليات الغلو والتطرف.

– فاتورة الإصلاح السياسي المجمّد في صيغ التسويف الذي يأتي ولا يأتي، إلا في قليل من بلاد العرب.

– تعثر ولادة المجتمع المدني ومؤسساته تحت وطأة الطائفة والقبيلة وتقاليدهما البالية، واستباحته بطغيان الأحزاب التي لم تأخذ من التحديث إلا اسمه، أما في حقيقتها فهي الطائفة والقبيلة وقد تحزبت سياسياً واجتماعياً.

– التخبط بين النظم الاقتصادية القديمة والوافدة والتبعية السطحية للوافدة منها، دون الاستقرار على اقتصاد منتج وقابل للتجدد مع مستجدات العالم.

– أوهام شائعة تؤلف بنية ذهنية هي محصلة هذا الخليط المجتمعي المتعثر القائم على التلفيق الهجين بين مؤثرات الماضي والحاضر، دون الاقتدار على حسم فكري يفتح طريق التحديث في النظرية والتطبيق.

هذه الفواتير المؤجلة نسمع صدى اختناقها كل ساعة في الانفجارات الاجتماعية المتزايدة في العواصم والمدن العربية، وفي صراع الإخوة – الأعداء، وتقدم جيوش الأعداء الذين يدركون مغزى التاريخ ويعملون على وقف مسيرته المنطقية في الأرض العربية.

* كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية